الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/199

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

# بيان مقدَّم من الاتحاد العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 020215 14-65949X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

الوضع الجنساني، المساواة بين الجنسين، قضايا نوع الجنس

تمشياً مع موضوع برنامج الأمم المتحدة الرامي إلى تمكين المرأة على الصعيد العالمي، يجب تعريف بعض التعابير التي تنتظم البرنامج، أيْ نوع الجنس. ومن المهم أن نشير إلى أنّه كلما ورد هذا التعبير في موضوع برنامج أو مؤتمر أو اتخذته منظمةٌ ما أو قضيةٌ عامة موضوعاً لهما، إلا ونُظِر إليه على أنه يشير إلى قضيةٍ تكون المرأة محورها وبؤرتها.

وما من شيء أهمّ وأبلغ من الحقيقة التالية: إنّ التجارة العالمية تشجّع التواصل بين الجنسين. ومن الأمور المتأصلة في هذه الحقيقة الحاجةُ إلى تحوّل كبير في عقلية الرجال والنساء في فهم جميع الأطراف واستيعاب الطبيعة المتغيرة للأعمال، وخاصة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفّر تنظيم المشاريع في كثير من الأحيان نظرة شاملة عن جميع الأطراف، من الذكور والإناث على حد سواء، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً لتحقيق النمو والتحول المستدام للاقتصادات والمجتمعات المحلية. فليس العالم يتغير فقط لأنّ النساء أصبحن يضطلعن بدور أكبر، بل لأنّ الأسواق التجارية، على الصعيدين المحلي والعالمي، تشهد تطوراً متسارعاً ومطّرداً.

تلازم التنسيق فيما بين شؤون الجنسين وبين التمكين ...

الحتمية الأولى: لكي يحدُث أيّ تبادل –أو تجارة، إن شئنا القول– من أيّ نوع، سواء تعلّق الأمر ببيع سلعة، أو الحصول على خدمة بمقابل مادي، بما يشمل التسجيل في الكلية، يحصل اتصال بين الجنسين وقد تتكوّن الأطراف من أية مجموعة متنوعة من السكان، يشكّل فيها الذكور والإناث مزيجاً أساسياً.

الحتمية الثانية: مع استحضار الحتمية الأولى، يجب علينا جميعاً بذل قصارى الجهد لكي نفسّر، بأقصى قدر ممكن من الدقة، ما يقال ويُفعَل عندما يقع التواصل بين الجنسين. وقد بات التفاعل الشفّاف الذي يحصل بين جميع الأطراف، سواء أكانت تلك الأطراف كلها من الذكور أو من الإناث أو كانت مختلطة، حيث الأقوال والأفعال تتداخل وحيث تقدَّر المساهمة الفعلية ضمن هذا التفاعل، هو التبادل المطّرد الذي يمكّن الجميع على أفضل وجه في سبيل إنجاز أعمال تجارية تنمو وتزدهر.

الحتمية الثالثة: عندما يُتواصل بشأن شيء ما بين أفراد من جنسين مختلفين، وداخل الجنسين، يجب علينا أن ندرك، بقدر واقعيّ من اليقين، أنّ لدينا اتفاقاً يمكن على أساسه اتخاذ الإجراء المناسب. جوهر هذه العملية، إذاً، تعاون وإشراكٌ لجميع الأطراف التي يُنظر إليها على أنها تسهم إسهاماً معتبَراً في استمرارية أعمال تجارية مربحة.

وإذ يجري تقسيم سكان العالم إلى حوالي ٥٠/٥٠ من الرجال والنساء (٣ في المائة إلى ٥ في المائة تحديداً)، في جميع أنحاء العالم وفي معظم البلدان، فإننا نؤكّد أنّ زمن المماحكات بشأن القضايا الجدلية والخلافية قد ولّى مع تزايد عدد النساء اللواتي يلِجن عالم التجارة العالمية على نحو مطّرد على نطاق العالم وفي معظم البلدان. وهكذا وجب الكفّ عما يلي:

- تحديد ما ينبغي للمرأة أن تفعل بوقتها وشؤون حياتها؛ و
- وضع سياسات (قواعد/شروط) تَحكم كيفية إدارة المرأة للمسار الوظيفي والتعليمي والخيارات المترلية والخدمة العامة وغير ذلك؛ و
- اعتماد حصص بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين الذي يَعلَم كلّ شخص —رجلاً كان أو امرأة– أنه كفيل بأن يُحْدث التغيير الإيجابي الذي نصبو جميعاً إلى تحقُّقه على أرض الواقع.

فلا ينبغي بالضرورة السعي إلى إقامة تسلسل هرمي قد يبدو غير قابل للتحقيق، إنْ في الأعمال التجارية أو في مجال التعليم أو في الحكومة، فقط بهدف تغيير النسب المئوية القائمة من الذكور/الإناث. وليس ثمة حلٌّ سحري لهذه المشكلة، لكنَّ الحسَّ السليم يفرض غالباً إجراء المزيد من المناقشات المتعمقة على أساس كل حالة على حدة. فقلّما أفلحت الترتيبات العامة في تقويم أيّ شيء لفترة ما من الزمن.

وليس من شكّ في أنّ هناك، في كثير من الحالات، محاولاتٍ للتصدي للمشكلة في وسائل الإعلام حيث تُتبادل الاتهامات والردود الداحضة لها دون تناول جوهر المشكلة. فالنساء في حاجة إلى دعم لإيصال مظالم صادقة إلى أهل الحلّ والعقد القادرين على إحداث التغيير، وسوف يستمر ذلك لبعض الوقت في المستقبل. ولكن ينبغي أن يُفرز هذا الدعم مناقشات إيجابية يسودها جوٌّ من الاحترام المتبادل وفهم أعمق للقضايا الجنسانية، من قبيل تلك المناقشات التي تُجرى على نحو وثيق في مواجهة التحيزات التي يُضمرها كلٌّ من الرجال والنساء في مكان العمل.

ونعتقد جازمين أنّ هناك حاجة إلى التشديد على أنّ أيّ قضايا تندرج ضمن نطاق نوع الجنس تتصل بالرجال والنساء على السواء، وأنّ غاية تمكين المرأة لا يمكن أن تتحقق من دون التوافق في الآراء على أنّ الرجل والمرأة شريكان في الأعمال التجارية وفي المجتمع وفي رحلة الحياة. إنّ الجدالات المشار إليها آنفاً لم تعد مجدية منذ زمن طويل، ولقد حان الوقت لطرح جميع التصورات الخاطئة جانباً والتخلّص من التحيز الذي يتشكّل عندما نسمع و/أو نرى بعض الكلمات التي تثيره. لقد حان الوقت لكي نُدرك ونعترف بالتشخيص الذي قدّمه أحدهم ذات

مرة قبل بضع سنوات من أنّ "المشكلة ليست في أنه لا يَفهم بعضنا بعضاً، بل المشكل في أننا لا نستوعب أننا لا نفهم".

و لم تتقدم المساواة بين الجنسين على نحو ما كان يمكن أن يتحقَّق في العديد من القضايا، سواء ما تعلّق بالأجر أو الفرص أو نمط الحياة أو الثروة أو آفة التحرش أو التمييز بين الرجل والمرأة، لأنّ التركيز انصبّ على مدى العقود الستة الماضية على مدى التشابه بين الجنسين. وليس الرجال والنساء سواءً، بكل بساطة، بيولوجياً واجتماعياً وعاطفياً أو فيما يتعلق بمهام كلّ منهما من حيث نمط الحياة أو الأهداف. فالرجل والمرأة يؤدّيان أدواراً مختلفة، ويضطلعان بوظائف متباينة في المجتمع، ولهما مسارات مختلفة على درب الحياة سواء بصورة مفردة أو في إطار علاقة تجمعهما. إنّ لهما، في العادة، قيماً وأهدافاً وتطلعاتٍ مختلفةً، ويمكن أن تكون لديهما العديد من وجهات النظر المختلفة. ومن الواضح أننا جميعاً نتشبَّثُ شديدَ التشبُّث بوجهة نظرنا إزاء ما تنطوي عليه المسائل الجنسانية.

لقد باتت المرأة تحقق، في جميع أنحاء العالم اليوم، مكاسب جمّة وتُسهم في تغيير المشهد. والاتجاهات الحاصلة نتيجةً لهذا التطور ملحوظة وقابلة للقياس، لكنها ليست بالقدر الكافي لتمكين النساء من الوصول بأعداد أكبر إلى المناصب العليا في قطاع التعليم والأعمال التجارية والسياسة، بقدرٍ يكفل على الأقل الاقتراب من النسبة المئوية التي تخوّلهن أنْ يصبحن ضمن فئة القادة المؤهَّلين.

ولعلّ التركيز على مخطط جديد قد يكون خياراً ملائماً، قوامه توسيع نطاق البارامترات الحالية بحيث تشمل حقّ المرأة في العمل، والاشتغال وفق جدول عمل مرن وإدارة مشاريع تجارية خاصة أو الطموح إلى تقلّد مناصب عليا في عالم الشركات إن شاءت ذلك. فهذه الخيارات يعيقها نموذج الأعمال التجارية القائم الذي اعتمده العالم منذ أكثر من قرنين من الزمان والذي يهيمن عليه الذكور. ومن اللازم إقامة هيكل جديد حيثما نمت الأعمال التجارية والمشاريع واستدامت من خلال هذا النموذج. ولا ينبغي أن نكرّس الوضع الراهن ونقبل به لمجرّد أنه قائم منذ أمد بعيد.

ومع التقدم التكنولوجي والتنقل عبر الإنترنت المتاح لأعداد متزايدة من الرجال والنساء، أصبحنا نشهد نشوء مشهد مختلف. ونعتقد أنّه قد آن الأوان لكي تعيد مبادرات الأمم المتحدة التي تركّز على تمكين المرأة وتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين النظرَ في سبل استحداث المرأة، من خلال التفاهم مع الجنس الآخر وبدعم منه، نهجاً شاملاً للجميع وقائماً على الحسّ السليم يكفل المنفعة المتبادلة في سبيل بناء المساواة الكاملة بين الجنسين في العمل وفي المترل وتوطيدها.

وليس التغيير مطلوباً من النساء أو الرجال بقدر ما هو مطلوب من ساحة التجارة التي ظلت تمارَس فيها على مدى السنوات الـ ٢٠٠ الماضية. ونحن نرى أنّ هناك حاجة لتغيير منهجي يستوعب جميع الأجناس. وثمة فرصة سانحة لكلّ راغب في الانخراط والمشاركة وفرصة للجميع لتحويل الأحلام إلى واقع ملموس.

ونعتقد أنّ النساء بحاجة إلى الرجال يكمّلون طريقهنّ إلى النجاح بدلاً من أن يكونوا منافسين؛ إنهنّ شريكات في العمل وفي الحياة، متفانيات جنباً إلى جنب الرجال في بناء المخطط التجاري الذي نقترحه. إنهن يُردن العمل بالتعاون مع الرجال في سبيل بناء عقلية جديدة تزيل التحيز وتمدّ جسور التواصل المناسب والفعال بين الجنسين، مع خلق قيمة متبادلة.

إنّ الاتحاد العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يدرك تمام الإدراك أنّ أعضاءه وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل مكان، من الرجال والنساء على حد سواء، يرحّبون بتمكين الجميع مع التركيز على الوعي بالمسائل الجنسانية. كما أنهم يعملون بنشاط على تعزيز القضاء على التحيز القائم على نوع الجنس وتنفيذ نَهْج للاستخبارات الخاصة بالمسائل الجنسانية في مجال التجارة العالمية و، بقدر أكبر من الأهمية، استحداث مخطط جديد خاصّ بالمسائل الجنسانية يتسم بالفعالية والشمول.